

الرباط في: 12 يونيو 2011
10 شعبان 1432

النائب المحترم السيد عبد العزيز أفتاتي
من فريق العدالة والتنمية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

2011/3/6

الموضوع: تسوية وضعية أساتذة التعليم العتيق.
المرجع: كتاب السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان
عدد 2318/11 بتاريخ 23 ماي 2011.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،
وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أخبركم بأن قطاع
التعليم العتيق عرف تطورا ملحوظا مع صدور القانون رقم 01-13 بشأن التعليم العتيق
والنصوص التنظيمية المفعلة له، والتي تعتبر الإطار المرجعي لتأهيل وتطوير هذا
التعليم وإدماجه في المنظومة التربوية وفق استراتيجية تربوية تراعي خصوصياته
وتضمن انفتاحه على محيطه الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم أن هذا التعليم هو في غالبيته خصوصي، (96 % من مؤسساته خاصة)،
فقد دأبت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تقديم الدعم المادي والمعنوي
لمؤسسات هذا التعليم وخصوصا تلك التي انخرطت في عملية التأهيل، من خلال
احتضانها وتجهيزها بالمعدات المدرسية والمعلوماتية والسمعية البصرية وأثاث
الداخليات وتوفير المواد الغذائية لتلامذتها وصرف منح لطلبتها ومكافآت لأساتذتها
والرفع من قيمتها تحفيزا لهم للقيام بمهامهم، فضلا عن عدد من التدابير الأخرى همت
التأطير التربوي والبيداغوجي.

واهتماما بالأوضاع المادية للأطر التربوية والإدارية، عملت الوزارة على
الرفع من مكافآت المدرسين، واستصدرت لهذا الغرض مرسوما يحدد مقاديرها،

بحيث أصبحت بموجبه مبالغها تتراوح بين 1.000,00 درهم شهريا بالطور الأولي و3.000,00 درهم بالطور النهائي العتيق. وقد ارتفع عدد هذه المكافآت خلال الموسم الدراسي الحالي إلى 2772 مكافأة مقابل 785 برسم السنة الدراسية 2005/2004 (350%). وللإشارة، فإن الوزارة لا تربطها بهؤلاء المدرسين أي علاقة إدارية، باستثناء التأكد من توفرهم على المؤهلات التربوية ومراقبتهم، وهم بالنسبة لها مجرد مكلفين بمهمة التدريس لموسم دراسي واحد تستعين بهم مؤسسات التعليم العتيق مقابل عدد من ساعات التدريس، وليس على أساس التوظيف أو التعاقد أو غيرهما.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
أحمد التوفيق